

Distr.
GENERAL

S/24152
23 June 1992

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

UN LIBRARY

JUN 26 1992



مذكرة شفوية مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ موجهة الى الامين العام من البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

تهني البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة تحياتها الى الامين العام ، وبالإشارة الى مذكرته المؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، تتشرف بالإبلاغ عن التدابير التي اتخذتها مالطة للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الفقرات ٣ - ١٤ و ١٩ من قرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢ .

وقد تم إبلاغ جميع الوزراء والامناء البرلمانيين بأحكام قرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) لاتخاذ الاجراءات اللازمة للتنفيذ الفعلي للقرار المذكور .

وأكدت التقارير الواردة من الوزارات والادارات أنه يجري تنفيذ التدابير المتوخاة في القرار .

وجرى تعديل أنظمة الاستيراد والتصدير بالإشعار القانوني رقم ٣٨٢ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ لضمان الامتثال لقرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) الذي يفرض الجزاءات .

وجرى تنبيه سلطات الجمارك لممارسة الرقابة الضرورية على جميع الواردات من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب ومونتينغرو) والصادرات اليها للتقيد بأحكام القرار .

وفي ١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، طلبت السلطات المالطية إذنًا من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥٧ (١٩٩٢) لاستيراد شحنة (ذرة علف) منشؤها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب ومونتينغرو) ، طلبتها شركة مالطية .

وقد أُبلغ جميع ممثلي ممالك السفن في مالطة بالأحكام ذات الصلة من القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) المتعلقة بالنقل البحري ليتسنى إبلاغها بالتالي الى أرباب أعمالهم بالخارج .

وقد اتخذت مديرية النقل البحري التجاري اجراءات لا تسجل بموجبها ، تحت علم مالطة ، السفن التي تعود بالنفع على ممالك في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب ومونتينيغرو) .

وأصدرت مديرية الموانئ تعليمات لضمان أن يكون كل إشعار بوصول سفينة وفقاً للبند ١٠ من أنظمة الموانئ لعام ١٩٦٦ مصحوباً بإقرار يتضمن بياناً يوضح نوع البضائع التي تقوم السفينة بتفريغها في مالطة وميناء شحن هذه البضائع . ويتضمن النموذج ذاته إقراراً يبين نوع البضائع المشحونة في مالطة وميناء الوصول النهائي لتلك البضائع المشحونة . وفي حالة البضائع المعاد شحنها ، صدرت تعليمات لضمان الحصول على إقرار لتحديد الوجهة النهائية والوزن بالأطنان للبضائع التي ستفرغ في مالطة وفي الوقت ذاته بيان البضائع ووزنها بالأطنان إلى جانب ميناء وصولها النهائي .

وقد أصدر البنك المركزي لمالطة تعليمات إلى جميع المصارف التجارية ، بوصفها وكلاء معتمدين بموجب قانون مراقبة النقد الاجنبي ، بعدم القيام بأي عملية دفع فيما يتعلق بالبنود المدرجة تحت الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب ومونتينيغرو) .

وفيما يتعلق بالملاحة الجوية ، فإنه وفقاً للقرار ٧٥٧ (١٩٩٢) ، اتخذت خطوات لامتناع عن إعطاء الإذن لآلية طائرة بالإقلاع ، أو الهبوط أو التحليق في المجال الجوي الاقليمي لمالطة ، إذا كان من المقرر أن تهبط في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب ومونتينيغرو) أو أنها أقلعت منها .

وعلاوة على ذلك ، اتخذت خطوات مع شركات الطيران المحلية لضمان امتناعها عن القيام برحلات طيران إلى يوغوسلافيا ومنها ، وعن تقديم أي دعم في مجالي الهندسة والصيانة ، وعن القيام بأي عمل تجاري وعن تحويل الاموال .

وليست لمالطة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب ومونتينيغرو) بعثات دبلوماسية في عاصمة كل منهما .

واتخذت أيضاً اجراءات لضمان عدم ممارسة أية أنشطة متعلقة بالمبادلات في مجال الألعاب الرياضية والثقافة والشباب بين مالطة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب ومونتينيغرو) وفقاً للفقرة ٨ (ب) و (ج) .

وتود مالطة أن تُبلغ أن السياسة الثابتة لحكومة مالطة تتمثل في عدم انتـاج
أو تصدير أسلحة ومعدات عسكرية إلى البلدان الأخرى في جميع الأوقات . وتمثل مالطة
تماما للالتزامات المتعلقة بالحظر على الأسلحة المفروض بالقراريين ٧١٩ (١٩٩١) و ٧٢٧
(١٩٩٢) والفقرة ١٣ من القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) .
